

عَقلُ ابن تَيميّة
مدخل إلى العقل ومعرفة الله عند ابن تيمية
أ.ناجح سلهب

عَقلُ ابن تَيميّة

الفَهرست

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله، وعلى مَنْ تبعه بإحسان إلى يوم الدين, والحمد لله الذي منّ على عباده بالعقل, وبإرسال رسله، وختمهم بسيّدنا محمّد صلى الله عليه وعليهم أجمعين.

قد ظُلِم ابن تيمية - رحمه الله - مرتين, مرة لما انتسب إليه غلاة النابتة والحشوية الذين يرذلون العقل والحسّ والتجربة والفحص بخلاف ما كان عليه ابن تيمية, ومرة لما جنى عليه خصومه بنسبته إلى ضعف النظر واحتقار العقل وهو مِنْ هذه التُهم براء؛ فابن تيمية فيلسوف نظّار يُدافع عن مدرسة المشبِّهة بأقوى ما يُمكنه مِن نظر وأدلّة, يُنقِّح نظرية في المعرفة تتوافق ونظرياته في الصفات بالتأصيل لها حينًا, وبالتطوير لأدلة تُجيبه إلى ما يرومه تارة أخرى.

وابن تيمية لم يكن مَعصومًا, ولا نسب العصمة إلى نفسه, والإنسان له إيجابيات وسلبيات, وإنْ كان ابن تيمية في الفتوى قد تعصّب وتشدّد وأظهر قسوة وجلافة ودمويّة مسعورة في التعامل مع أهل الإسلام مِمَّن يُسميهم مُبتدعة (مع أنّ ابن تيمية نفسه يعتبر مُبتدعًا عندهم, فكلنا مبتدع عند الآخر)[1] .

-1/ ابن تيمية لم يتورّع عن نسبة كثير مِمّن تأول آيات الصفات إلى الإلحاد !, بل وصف الكثير جدا من مشايخ الصوفية أنّهم على دين فرعون, وهذا مِنه عصبية ومغالاة شديدة. ووصف الغزالي بأنه قلاووز الفلاسفة (الصفدي، الوافي ج7، ص13), ووصف العز بن عبد السلام بأنّه جهمي سلك مسلك الملاحدة! (المجموع، ج4، ص159). ووصف ابن مخلوف قاضي المالكية بأنه : «رَجل كَذّاب فاجِر قَليل الْعِلْم والدِين!». (المجموع ج3، ص235.).

ترجمة ابن تيمية

اسمه ونسبه:

هو أحمد تقي الدين أبو العباس بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني .

وذكر مترجموه أقوالاً في سبب تلقيب العائلة بآل (تيمية) منها ما نقله ابن عبد الهادي رحمه الله : (أن جده محمداً كانت أمه تسمى (تيمية)، وكانت واعظة، فنسب إليها، وعرف بها.

وقيل: إن جده محمد بن الخضر حج على درب تيماء، فرأى هناك طفلة، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت بنتاً له فقال: يا تيمية، يا تيمية، فلقب بذلك) .

مولده ونشأته:

ولد بحَرَّان يوم الاثنين عاشر ربيع الأول، سنة إحدى وستين وستمائة، ونشأ في بيئة علمية، فكان جده أبو البركات عبد السلام ابن عبد الله، صاحب كتاب : (المنتقى من أخبار المصطفى صلى الله عليه و سلم)، من علماء المذهب الحنبلي، ووالده من علماء المذهب، اشتغل بالتدريس والفتوى، وولي مشيخة دار الحديث السكرية حتى وفاته.

-1/ ابن تيمية لم يتورّع عن نسبة كثير مِمّن تأول آيات الصفات إلى الإلحاد !, بل وصف الكثير جدا من مشايخ الصوفية أنّهم على دين فرعون, وهذا مِنه عصبية ومغالاة شديدة. ووصف الغزالي بأنه قلاووز الفلاسفة (الصفدي، الوافي ج7، ص13), ووصف العز بن عبد السلام بأنّه جهمي سلك مسلك الملاحدة! (المجموع، ج4، ص159). ووصف ابن مخلوف قاضي المالكية بأنه : «رَجل كَذّاب فاجِر قَليل الْعِلم والدِّين!». (المجموع ج3، ص235.).

انتقل مع أسرته إلى دمشق على إثر تخريب التتار لبلده حران، وهو ابن سبع سنين، وبدت عليه مخايل والذكاء منذ صغره، فحفظ القرآن في سن مبكرة،ودرس على يد عدد من العلماء, ولم يتم الواحد والعشرين إلا وقد صدّروه للتدريس.

أفتى وله تسع عشرة سنة، وشرع في التأليف وهو ابن هذا السن، وتولى التدريس بعد وفاة والده، سنة 682هـ بدار الحديث السكرية، وله إحدى وعشرون سنة، و اشتهر أمره بين الناس، وبعد صيته، قضى حياته في التدريس والفتوى والتأليف[2].

تمهيد: في معنى العقل

يقول ابن تيمية : « والعقل في لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلا، وهو أيضا غريزة في الإنسان»[3] . [من كتاب الرد على المنطقيين ص 196].
ويقول أيضا : «إن العقل في كتاب الله وسنة رسوله وكلام الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين، هو أمرٌ يقوم بالعاقلِ، سواء سُمِّي عَرَضًا أو صفة، ليس هو عينًا قائمة بنفسِها، سواء سُمِّي جوهرًا أو جسمًا أو غير ذلك، وإنما يُوجَد التعبير باسم العقل عن الذات العاقلة التي هي جوهر قائم بنفسه في كلام طائفةٍ من المتفلسفة الذين يتكلَّمون في العقل والنفس». [الرد على المنطقيين, ص 276].

-2/ من ترجمة ابن تيمية عند الذهبي.
-3/ معنى قوله: غريزة, أي أنّه قوة تدفع الإنسان للتمييز ما بين الأشياء ومعرفة الأشياء المتشابهة والمختلفة, وأنّ الله خلقه ابتداءً في الإنسان كما خلق له غريزة تدفعه إلى طلب الطعام والشراب.

ويقول: «وقد يُرادُ بالعقل: نفس الغريزة التي في الإنسان، التي بها يعلم ويُميِّز، ويقصد المنافع دون المضارّ، كما قال أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي وغيرهما: «العقل: غريزة»، وهذه الغريزة ثابتة عن جمهور العقلاء، كما أنَّ في العين قوَّة بها يُبصِر، وفي اللسان قوة بها يتذوّق، وفي الجلد قوة بها يلمس». [فتاوى الرياض 9 / 271].

ولذلك ترى أن العقل عند ابن تيمية ليس جوهرا[4] مستقلا بنفسه, وليس جسما, وإنّما هو : «قوة غريزية يستطيع الإنسان بوساطتها أن يعلم ويُميِّز, ويطلب المنافع, ويجتنب المضار».

وهو يقول: «ثم من الناس مَن يقول: العقل هو علوم ضرورية، ومنهم مَن يقول: العقل هو العمل بموجب تلك العلوم، والصحيح أن اسم العقل يتناول هذا وهذا». [فتاوى الرياض 9/287].

ويقول: «فالعقل لا يُسمَّى به مجرد العلم الذي يعمل به صاحبه، ولا العمل بلا علم، بل إنّما يُسمّى به العلم الذي يعمل به، والعمل بالعلم؛ ولهذا قال أهل النار: ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾. [الملك: 10]. [درء التعارض 9/122].

فالعقل حقٌّ عند ابن تيمية.

ويقول ابن تيمية : «إذا قيل: تعارض دليلان، سواء كانا سمعيين أو عقليين، أو أحدهما سمعيا والآخر عقليا، فالواجب أنْ يُقال: لا يخلو: إما أن يكونا

-4/ الجوهر ما يقوم بنفسه, والعَرَض ما يقوم في غيره, فالجسم جوهر, والحركة عَرَض, الجوهر هو الموضوع القائم الذي تحل به الأعراض, وعند الفلاسفة هو القائم بنفسه, وعند المُتكلِّمين هو المُتحيِّز بالذات.

قطعيين، أو يكونا ظنيين، وإما أن يكون أحدهما قطعيا والآخر ظنيا، فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو أحدهما عقليا والآخر سمعيا، وهذا متفق عليه بين العقلاء؛ لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله، ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة، وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان وأحدهما يناقض مدلول الآخر .. للزم الجمع بين النقيضين، وهو محال، بل كل ما يُعتقد تعارضه من الدلائل التي يُعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي، أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين، فأما مع تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين، وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيا دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء، سواء كان هو السمعي أو العقلي، فإن الظن لا يرفع اليقين، وأما إن كانا جميعا ظنيين، فإنه يُصار إلى طلب ترجيح أحدهما، فأيهما ترجّح كان هو المقدّم، سواء كان سمعيّا أو عقليّا». [درء تعارض العقل والنقل، ج .. ص79].

ولذلك فالدليل العقلي القطعي مُعتبر موثوق به عند ابن تيمية, والعبرة عنده بالدليل القطعي، سواء أكان عقليًّا أم سمعيًّا, بل إنْ ترجّح الدليل العقلي الظنيّ على الدليل السمعي الظنيّ قدمنا الدليل العقلي بلا أنْ يطرف لنا جفن.
ولا مانع عند ابن تيمة من تقديم الدليل العقلي القطعي على النقل إنْ كان الدليل العقلي قطعيًّا!. وهو بهذا الأصل لا يختلف عن المعتزلة!.
يقول ابن تيمية: «وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيا دون الآخر فإنَّه يجب تقديمه باتفاق العقلاء سواء كان هو السمعي أو العقلي فإن الظن لا

يرفع اليقين وأمّا إنْ كانا جميعا ظنيين فإنّه يُصار إلى طلب ترجيح أحدهما فأيهما ترجح كان هو المقدم سواء كان سمعيا أو عقليا». [درء التعارض، ج.. ص 79].

ولذلك فإنّ ابن تيمية يُقدم الدّليل العقلي القطعي والرّاجح على النقلي دون أنْ يطرف له جفن حتّى.

ويؤكّد ابن تيمية على هذا فيقول: «وأمّا ثبوت الشرع في نفسه وعلمنا به فليس هذا مقام إثباته، ونحن لم ندّع أنَّ أدلة العقل باطلة، ولا أنَّ ما به يُعلم صحة السمع باطل, ولكن ذكرنا أنه يمتنع معارضة الشّرع بالعقل وتقديمه عليه، وأن من قال ذلك تناقض قوله، ولزمه أن لا يكون العقل دليلا صحيحا إذ كان عنده العقل يستلزم صحة ما هو باطل في نفسه، فلا بد أن يضطره الأمر إلى أن يقول: ما عارضه الدّليل العقلي فليس هو عندي دليلا في نفس الأمر، بل هو باطل، فيقال له: وهكذا ما عارضه الدّليل السمعي، فليس هو دليلا في نفس الأمر، بل هو باطل، وحينئذ فيرجع الأمر إلى أن ينظر في دلالة الدّليل، سواء كان سمعيّا أو عقليّا، فإن كان دليلا قطعيا، لم يجز أن يعارضه شيء، وهذا هو الحقّ». [درء تعارض العقل والنقل, ج..، ص192].

فمذهب ابن تيمية: أنّ الصدق والكذب والحق والباطل تابع للوجود العيني[5] , فلمّا نجد أنّ النّار في الوجود الواقعي تُحرِق الخشب. فقد صار الأمر صدقا وحقًا؛ لأن الوجود يُثبت للنّار أنّها تُحرِق الخشب, وليس لأنّ العقل جعل النّار هي التي تحرق الخشب, فالعقل ليس هو علة ثبوت وصدق هذه الحادثة

-5/ الوجود العيني أو الوجود الثابت خارج الذهن.

في نفسِها, وإنّما ثبوتها في الوجود كما هي في ذات الأمر, والعقل مُجرَّد كشف عن هذه الحقيقة، وقد أعلمنا أن النّار تحرق الخشب.

ولذلك فوجود الله, وصحة بعثه الرّسل, وصدق النّبي ثوابت مِن حيث الوجود في نفس الأمر وكلٌّ منها ثابت في ذاته, وليس يتوقّف كونه صادقا على إثبات العقل له, وإنّما العقل كاشف عن هذا.

ولذلك فالعقل يكشف عن صدق المسائل مِن بطلانها، وليس هو العلّة التي تجعل المسائل حقيقة أو كذبا, ولكنّ ثبوتها أو نفيها في الوجود هو ما يجعلها صدقًا أو كذبًا.

ولذلك فالعقل يُثبت من جهة الكشف أي مِن جهة العلم والمعرفة إنْ كانت المسألة صدقًا أم كذبا.

ولذلك فالدّليل العقلي القطعي موثوق ومُعتبر, وهذا مذهب ابن تيمية في دليل العقل.

ويقول ابن تيمية : «وبينّا أنّ دلالة الكتاب والسنّة على أصول الدّين, ليست بمجرد الخبر كما تظنّه طائفة من الغالطين من أهل الكلام والحديث والفقهاء والصّوفية وغيرهم, بل الكتاب والسنّة دلا الخلق وهدياهم إلى الآيات والبراهين, والأدلّة المبيّنة لأصول الدّين, وهؤلاء الغالطون الذين أعرضوا عمّا في القرآن من الدّلائل العقلية والبراهين اليقينيّة, صاروا إذا صنّفوا في أصول الدّين أحزابا». [رسالة: معارج الوصول، في مجموعة الرسائل الكبرى، ص179].

وهو يقول هناك: إنّ الكتاب والسنّة ليسا أدلّة على العقائد لمجرَّد أنّها أخبار؛

بـل لأنّها تحمـل علومًا قائمـة عـلى الأدلّـة العقليـة والبراهـين اليقينيّـة !.

فانظر قول ابن تيمية هذا مِنْ أقوال غلاة الحشوية الذين ينتسبون إليه اليوم !.

وإنَّمـا يرفـض ابـن تيميـة تصـوّر العقـل عِنـد بعـض الفلاسـفة مِـن الذيـن يقولـون بقِـدَم العقـل, واسـتقلاله، وأنّـه جوهـر قديـم, وقولهـم بالعقـول العـشرة والفيـض ومـا إلى ذلـك, أمّـا العقـل الغريـزي المخلـوق الـذي ركّبـه اللـه في الإنسـان ليميّـز بـه بـين الحـق مـن الباطـل، فـلا يرفضـه ابـن تيميـة، بـل عـلى العكـس فإنـه يقبلـه أشـدّ القبـول.

القياس والميزان العقلي

قـال ابـن تيميـة : وقـد أنـزل مـع رسـله الكتـاب والميـزان كـما قـال تعـالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ وقـال: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ .

والميـزان قـال كثـير مـن المفسريـن: «هـو العـدل»، وقـال بعضهـم: «هـو مـا بـه تـوزن الأمـور، وهـو مـا بـه يعـرف العـدل»، وكذلـك قالـوا في قولـه: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ

الْمِيزَانَ﴾: الأمثال المضروبة والأقيسة العقلية التي تجمع بين المتماثلات، وتفرق بين المختلفات، وإذا أطلق لفظ الكتاب كما في قوله: {وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ} دخل فيه الميزان؛ لأنّ الله تعالى بيّن في كتابه من الأمثال المضروبة والمقاييس العقليّة ما يُعرَف به الحق والباطل». [الرد على المنطقيين, ص333].

يقول ابن تيمية : « الميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح: وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ}، وقال: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾، والميزان يفسِّره السلف بالعدل، ويفسِّره بعضُهم بما يوزن به, وهما متلازمان، وقد أخبر أنه أنزل ذلك مع رسله، كما أنزل معهم الكتاب ليقوم الناس بالقسط.

فما يُعرَف به تماثل المتماثلات من الصّفات, والمقادير هو من الميزان, وكذلك ما يُعرَف به اختلاف المختلفات، فمعرفة أنَّ هذه الدّراهم أو غيرها من الأجسام الثّقيلة ... والقياس الصّحيح هو من العدل الذي أمر اللّه تعالى به». [الرد على المنطقيين, ص371].

ويقول ابن تيمية: «وبينا أن القياس الصحيح هو من العدل الذي أنزله، وأنه لا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان، فلا يختلف نص ثابت عن الرّسل وقياس صحيح، لا قياس شرعيّ ولا عقليّ، ولا يجوز قطّ أن الأدلّة الصّحيحة

النقليـة تخالـف الأدلّـة الصّحيحـة العقليـة». [الـرد عـلى المنطقيـن, ص373].

فالقياس العقلي الصحيح حسب ابن تيمية من العدل والميزان.

ماهية الأقيسة العقلية وتناول القرآن لها

يقـول ابـن تيميـة : «ومـن أعظـم صفـات العقـل معرفـة التماثـل والاختـلاف, فـإذا رأى الشـيئين المتماثـلين علـم أن هـذا مثـل هـذا, فيجعـل حكمهـما واحـدا, كـما إذا رأى المـاء والمـاء والـتّراب والـتراب والهـواء، ثـم حكـم بالحكـم الـكلّي عـلى القـدر المشـترك, وإذا حكـم عـلى بعـض الأعيـان ومثلـه بالنّظير وذكـر المشـترك كان أحسـن في البيـان، فهـذا قيـاس الطـرد، وإذا رأى المختلفـين كالمـاء والـتراب فـرّق بينهـما، وهـذا قيـاس العكـس. ومـا أمـر اللـه بـه مـن الاعتبـار في كتابـه يتنـاول قيـاس الطـرد وقيـاس العكـس». [الـرد عـلى المنطقيـن, ص371].

هذه الأقيسة العقلانية مأمور بها في كتاب الله عزّ وجل.

لمـا نجـد أنّ هـذا المـاء, وهـو (السـائل الـذي لا طعـم ولا رائحـة ولا لـون لـه) لما يتعـرض للحـرارة يتبخّـر ويصبـح دخانًـا, ثـمّ وجدنـا بركـة مـاء في مـكان, قلنـا: إنّ هـذه البركـة إنْ تعرضـت للحـرارة تبخّـر ماؤهـا (وهـذا مثـال عـلى قيـاس الطـرد). فالميـزان العقـلي هـو إذن الاسـتعداد الفطـري الموجـود في الإنسـان الـذي يُمكّننـا مِـن معرفـة التماثـل والاختـلاف.

وهـو ميـزان عـادل, يسـاوي بـين المتماثـلين ويُفـرِّق بـين المختلفـين. بـل أمـر اللـه في

كتابه باعتبار الأقيسة العقلية كقياس الطرد وقياس العكس.

طريقة الأنبياء في الاستدلال

يقول ابن تيمية : «ولهذا كانت طريقةُ الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه الاستدلالَ على الرّب تعالى بذكر آياته, وإنْ استعملوا في ذلك القياس, استعملوا قياس الأولى, ولم يستعملوا قياس شمول[6] يستوي أفراده، ولا قياس تمثيل محض، فإن الرّب تعالى لا مثل له، ولا يجتمع هو وغيره تحت كلّي يستوي أفراده، بل ما ثبت بغيره من كمال لا نقص فيه .. فثبوته له بطريق الأولى، وما تنزّه عنه غيره من النقائص .. فتنزهه عنه بطريق الأولى. ولهذا كانت الأقيسة العقليّة البرهانيّة المذكورة في القران من هذا الباب». [الرد على المنطقين, ص150].

يقول ابن تيمية حد[7] الدليل عند النظار:

ولهذا عدل نُظّار المسلمين عن طريقهم فقالوا: الدّليل هو المرشد إلى المطلوب، وهو الموصل إلى المقصود، وهو ما يكون العلم به مستلزما للعلم بالمطلوب.
أو ما يكون النّظر الصحيح فيه موصلا إلى المطلوب، وهو ما يكون النّظر الصحيح فيه موصلا إلى علم أو إلى اعتقاد راجح». [الرد على المنطقين, ص165].
ولما كان وجود المخلوقات وجودًا ممكنًا, مفتقرًا, مُحتاجًا إلى خالق, وكانت المخلوقات موجودة, فإنّها دلّت على وجود الخالق واجب الوجود بالانتقال من الجزئيّات إلى المطلوب حيث يجب من هذا الاستدلال الوجود.

6/- قياس الشمول, وهو الانتقال من حكم كُلي إلى حكم جزئي, كقولنا: كل المعادن تتمدّد بالحرارة, والنحاس معدن؛ وعليه فإنّ النُّحاس يتمدّد بالحرارة.
7/- الحدّ: ما يُميِّز الشيء عن غيره, وهو هنا بمعنى التعريف.

فالاستدلال بالجزئي على الجزئي يُوجب وجودُه الوجود وعدمه العدم, أمّا الكليّ فيشير إلى موجودات ذهنية لا تقتضي وجودا في الأعيان، ولذلك يرفضه ابن تيمية.

وابن تيمية يرى أنّه لا يجوز الاستدلال على صفات ذات اللّه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع, ولا بقياس شمول يستوي فيه أفراده, فإنّ اللّه ليس كمثله شيء, بل يجب أن يستعمل في ذلك قياس الأولى.
يقول ابن تيمية : «وأيضا فكل كمال اتّصف به المخلوق إذا لم يكن فيه نقص بوجه ما، فالخالق أحق به؛ لأنّه هو الذى خلقه، وكل كمال اتصف به موجود ممكن وحادث، فالموجود الواجب القديم أولى به، وكلّ نقص تنزّه عنه مخلوق موجود حادث إذا لم يكن فيه نقص بوجه ما، فالخالق أولى بتنزيهه عنه». [درء التعارض, ج.. ، ص 15].

وقد دافع ابن تيمية عن قياس التّمثيل وأثبت أنّه يفيد اليقين, وردّ على مَنْ قال بأنه إنّما يُفيد الظّن حيث يقول: «لما رأوا استعمال الفقهاء له غالبا، والفقهاء يستعملونه كثيرا في المواد الظنيّة، وهناك الظّن حصل من المادّة، لا من صورة القياس، فلو صوَّروا تلك المادة بقياس الشّمول (أي من كُلي إلى جزئي) لم يفد أيضا إلا الظنّ، لكنْ هؤلاء ظنوا أنّ الضّعف من جهة الصّورة، فجعلوا صورة قياسهم يقينيّا، وصورة قياس الفقهاء ظنّيا». [الرد على المنطقيين, ص234].

الإحساس

يقول ابن تيمية : «فيقال له: المعقولات المحضة هي الأمور الكليّة، فإن الإنسان إذا أحسّ بباطنه أو بظاهره بعض الأمور، كإحساسه بجوعه وعطشه، ورضاه، وغضبه، وفرحه، وحزنه، ولذته وألمه، وبما يراه بعينه ويسمعه بأذنه، فتلك الأمور مُعيّنة موجودة، فالعقل يأخذ منها أمرًا مطلقًا كليًا فيعلم جوعًا مطلقًا، وفرحًا مطلقًا، وشمّا مطلقًا، وألمًا مطلقًا ونحو ذلك، فهذه الكليّات معقولات محضة، لأنه ليس في الخارج كليّات مطلقة حتى يمكن إحساسها، والإحساس إنما يكون بالأمور الموجودة». [بيان تلبيس الجهمية ج 1, ص 229-228].

وهكذا يُقسِّم ابن تيمية الإحسام إلى إحساس ظاهر وباطن:

1- إحساسات ظاهرة: كإحساس الناس بالمبصرات والمسموعات والملموسات.

2- إحساسات باطنة: كإحساس الإنسان بالغضب والفرح والحزن[8] .

وتلك الإحساسات كالأشياء موجودة حقيقة في الواقع.

الكُليات معقولات محضة

الكليات كما يقول ابن تيمية هي تعميم يقوم به العقل ناجم عن الإحساس, فأنت إنْ رأيت قطة سوداء هنا, وقطة بيضاء هناك, وقطة بُنّية هناك وهكذا؛ فإنّ العقل يعلم قطّة مطلقة: أي فكرة عامّة لمعنى القطة تمثِّل جميع القطط في الواقع, وهذه الفكرة هي كُليّة معقولة محضة, لأنّه لا يوجد في الخارج

-8/ وهذه ما يُطلق عليها بالأحاسيس الوجدانية.

هـذه القطـة الكُليّـة, ولا يُمكـن الإحسـاس بهـا؛ لأنّـه لا يوجـد في الخـارج كُليّـات مطلقـة.
وهـذه الأفـكار الكُليّـة هـي فقـط موجـودات ذهنيـة وهـي معقـولات مُجـرّدة, أي موجـودة فقـط في عقـل الإنسـان, وليـس لهـا وجـود في الواقـع الخارجـي.

قياس الشمول والتمثيل

قيـاس الشـمول كـما يُعرِّفـه ابـن تيميـة : «هـو الانتقـال مـن الخـاصّ إلى العـامّ, أي انتقـال مـن جـزئي إلى كلّي, ومـن ثـمّ الانتقـال مِـن ذلـك الـكُلي إلى الجـزئي الأوّل. [الـرد عـلى المنطقيـين, ص119].

مثال:

- الحديد معدن يتمدّد بالحرارة
- النحاس معدن يتمدّد بالحرارة
- الذهب معدن يتمدّد بالحرارة

هذه قضايا جزئية تؤدّي إلى أنْ نقول: إنّ المعادن تتمدّد بالحرارة.

وبما أنّ القضيـة الكُلِّيـة : (المعـادن تتمـدّد بالحـرارة). فيمكـن أن ننتقـل مِنها إلى أنْ نقول :
(المعادن تتمدّد بالحرارة) – قضيّة كُليّة
(الألمنيوم معدن) – قضية جزئية

وعليه فالألمنيوم يتمدّد بالحرارة (نتيجة)
وفعليًّا ما يُسمّيه ابن تيمية بقياس الشمول هو ما يُعرف بالقياس الاستقرائي[9] .

قياس التمثيل

«هو انتقال الذهن مِن حُكم مُعيَّن إلى حكم مُعيَّن آخر؛ لاشتراك الاثنين في معنى واحد مشترك[10] بينهما.» [الرد على المنطقيين، ص 120].

مثال :

- الخمر مُحرَّم؛ لأنّه مُسكِر (قضية جزئية)
- النبيذ مُسكر (قضية جزئية)
- إذن النبيذ حرام (نتيجة)

نُلاحِظ أنّ هناك معنى مشتركًا بين القضيّة الجزئية الأولى والقضيّة الثانية, وهذا المعنى المُشترك هو وصف (مُسكِر: بوزن اسم الفاعل للسكْر), وهذا الوصف المشترك هو ما جعلنا نحكم بالحرمة.

وكما يتبيّن لنا فقياس التمثيل هو انتقال من جزئي إلى جزئي.
ويظهر أنّ هذا القياس يتكوّن من أربعة أركان وهي:
1 الأصل (القضية الجزئية الأولى)
2 الفرع (القضية الجزئية الثانية)[11]

-9/ وقياس الشمول بهذا الشكل طبعًا تعترضه مشكلة الاستقراء.
-10/ هذا المعنى المشترك هي العلة التي تسمح بانتقال الحكم من قضية جزئية إلى قضية جزئية أخرى.
-11/ وقد تكون هناك عدة قضايا جزئية في القياس من أجل فحص اطراد العلة.

3 العلّة (وهي المعنى المشترك الذي يلزم عنه الحُكْم)[12]

والعلّة: هي الوصف الذي يوجِب الحُكم.

4 الحُكْم: وهو النّسبة, أو الصّفة التي تُحمَل على القضية.

مثال:

- أصل : الحديد يوصل الكهرباء؛ لأنّه معدن.
- فرع: الذهب معدن.
- علة الموصليّة للكهرباء: وهي صفة (المعدنية)
- الحكم : الموصلية (إيصال الكهرباء)

وبهذا نجد أن (الذهب موصل للكهرباء)؛ لأنّ الذهب يحمل علّة المعدنية التي توجب حكم « الموصلية للكهرباء»

وكما يتضح معنا أن العلّة: هي الوصف المُؤثِّر في استحقاق الحُكم[13] .

والعلَّة هنا هي (المعدنية) وهي الوصف الذي مِن أجله يكون الشيء موصلا للكهرباء أي يستحق حكم (الموصلية).

أمّا كيفية الوصول إلى هذا العلة فبطرق يُطلِق عليها الأصوليون اسم مسالك العلة.

ومن مسالك العلة السبر والتقسيم والدوران.

الموجود عند ابن تيمية هو المحسوس فقط

-12/ يُطلق المناطقة على العلة اسم الحد الأوسط.

-13/ وللعلم فقياس التمثيل بجامع العلّة كما يُقدِّمه ابن تيمية هو من وضع الفقهاء المسلمين وتطويره في المسائل الطبيعية مِن اسهامات متكلمي الإسلام وتحديدا المعتزلة.

الموجود هو الذي له حقيقة واقعية, وليس مجرد موجود في ذهن الإنسان؛ لأنّ ابن تيمية يقول: «أن المعقولات الكلية هي موجودات ذهنية في عقل الإنسان, ولكن ليس لها وجود حسّي في الخارج, وليس لها وجود واقعي، فوجب التفريق لتتضح لك الصورة.»

يقول ابن تيمية : « فإنّ كل موجود قائم بنفسه يمكن رؤيته؛ بل كل موجود يمكن إحساسه إما بالرؤية وإمّا بغيرها، فما لا يعرف بشيء من الحواس لم يكن إلا معدومًا». [بيان تلبيس الجهمية ج 1, ص 29].

وحسب ابن تيمية فأي شيء لا يُمكن أن يكون محسوسا فليس موجودا, وهو مجرد شيء عدمي لا وجود له في الحقيقة.

- الموجود فقط هو أجسام وصفات

- لا وجود إلا للجسم وما يقوم ويحلّ في الجسم فقط.

يقول ابن تيمية: «بل هذا القول الذي اتفق عليه العقلاء، من أهل الإثبات والنفي: اتفقوا على أن الوهم والخيال لا يتصوّر موجودًا إلا مُتحيّزًا[14] أو قائمًا بمُتحيِّز ، وهو الجسم وصفاته». [بيان تلبيس الجهمية, ج1, ص364].

ويقول ابن تيمية : «وطوائف كثيرة من أهل الكلام يقدحون في ذلك كله، ويقولون: بل قامت القواطع العقلية على نقيض هذا المطلوب، وأن الموجود القائم بنفسه لا يكون إلا جسمًا، وما لا يكون جسمًا لايكون إلا معدومًا[15] . ومن المعلوم أن هذا أقرب إلى الفطرة والعقول من الأول». [بيان تلبيس الجهمية, ج1, ص 359].

-14/ طبعا أهل التنزيه يقولون أنّ الله ليس متحيِّزًا ولا يحويه مكان؛ لأنّ المكان مخلوق لله عزّ وجل, ويقولون أيضًا أنّ الله ليس بجسم وليس عرضًا يحلّ في الأجسام. كما يُمكن تصوّر معنى شيء بلا حيِّز بدليل أنّه لا يُمكِن أن تحكم على ما يُمكِن أن تعقل معناه في ذهنك, وبما أنّنا نناقش معنى وجود شيء غير الجسم أننا نعقل هذا المعنى ونستطيع أن نحكم عليه – فتأمّل يرحمك الله - . وإن زعم الخصم أنّ هذا المعنى عدمي لا يُمكِن أن يكون موجودًا وجودًا حقيقيًا, قلنا له أنّ التحيُّز علة في وجود المخلوقات وأنتم تثبتون الواجب عزّ وجل غير معلول فهو غنيّ عن التحيِّز وعن العلّل وهذا فارق يلزمكم لا مناص عنه.

-15/ وهذا القول فاسد فهو بمثابة أن يقول القائل: إنّ الموجود لا يكون إلا معلولًا !. وهذا القول ظاهر الفساد.

إذن: ما ليس جسما فهو معدوم، ويعلق ابن تيمية: إنّ هذا أقرب إلى الفطرة والعقول !.

كما يقول ابن تيمية: « كل موجود فالله قادر على أن يجعلنا نحسّه بأحد الحواسّ الخمس، وما لا يكون ممكناً إحساسه بإحدى الحواسّ الخمس فإنّه معدوم». [بيان تلبيس الجهمية, ج4, ص320].

ويقول ابن تيمية أيضا: «وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجمع بين لفظ الحسّ، وبين لفظ الوهم والخيال، ويجعلهما في قرن واحد، حتى يقول: «لا بد من الاعتراف بوجود شيء، على خلاف حكم الحس والخيال»، فإنّ الإحساس هو موجب العلم الصحيح». [بيان تلبيس الجهمية، ج1, ص319].

فالإحساس حسب ابن تيمية هو الذي يُوجِب الحكم والعلم الصحيح[16] .

أما الوهم والخيال الذي يُصور الأشياء الغائبة والمعقولات الكليّة فقد يكون حقا, وقد يكون باطلا, ولكنّ الإحساس هو الذي يؤكّد ويشهد؛ وعليه فابن تيمية يجعل الحكم الفصل للحواس.

يقول ابن تيمية : «ولفظ التخيّل والتوهّم، لا يدلّ على نفس الإدراك؛ وإنما يدلّ على نحو الاعتقاد، الذي يكون مطابقًا للإدراك تارة، ويكون فيما تصوّر في النفس وتألف فيها وتنشأ فيها، كما تنشأ فيها العلوم بالنظر والاستدلال. وهذا الثاني يكون حقًّا تارة وباطلًا أخرى، كما أن ما يثبته الإنسان في نفسه، من الاعتقادات بالنظر والاستدلال، قد يكون حقًّا، وقد يكون باطلًا. ومن هذا التخيّل والتوهّم، ما يراه الإنسان في منامه، فإنه ينشأ في نفسه في النوم، وإن لم يكن رآه بعينه في النظر». [بيان تلبيس الجهمية، ج1, ص 318].

-16/ صحيح أنّ الأحاسيس مُهمَّة, ولكن غاب عن ابن تيمية أن دلالة العقل تتجاوز مُجرّد الإحساس, ولا يستطيع إنكارها عاقل, فأنت لما تطرق بابًا يخرج صوت طرقات الباب, فوجود صوت الطرقة إحساس منفصل, ووجود الطارق محسوس منفصل آخر, والاقتران بين الصوت وبين فاعل الصوت هو ربط بين شيئين وهذا الربط ليس هو المحسوس الأول ولا المحسوس الثاني؛ فهذا الربط هو دليل العقل, وهو يتجاوز مُجرّد الإحساس. ولو كان الإحساس وحده يوجب العلم الصحيح لقضى أن حبة العنب في الماء يجب أن تكون بنفس الحجم خارجه؛ لأنّنا نراها كبيرة في الماء, ولكن لمّا علما أنّ حبة العنب تكون أصغر في الهواء, علمنا أنّ العقل هو ما يجب أن نعوِّل عليه وليس مُجرَّد الحس.

وبهذا يكون ابن تيميّة فيلسوفًا ماديّا حسِّيًا حتى النخاع، فهو لا يؤمن إلا بالأجسام المحسوسة, وبالصفات التي تحلّ في هذه الاجسام.

ولا تعجب فمذهب ابن تيمية أنّ الله قد خلق العالم والخلق في ذاته !!!. فكل العالم والمخلوقات حالّة في ذات الله!.

يقول ابن تيمية : «فقد بيّن الإمام أحمد، ما هو معلوم بالعقل الصريح، والفطرة البديهيّة؛ من أنّه لا بد أن يكون خلق الخلق داخلًا في نفسه، أو خارجًا من نفسه، فالحصر في هذين القسمين معلوم بالبديهة، مستقرّ في الفطرة، إذ كونه خلقه لا داخلًا ولا خارجًا معلوم نفيُه، مستقرّ في الفطرة عدمه». [بيان تلبيس الجهمية ج1, ص41].

إذن: إمّا أن يكون اللّه خلق الخلق في نفسه، أو خارجا من نفسه, وليس هناك قسم آخر عند ابن تيمية وابن حنبل كما يذكر ابن تيمية.

أين يحصل مكان المخلوقات والعالم عند ابن تيمية ؟.

يقول ابن تيمية : «هؤلاء النفاة يصفونه بما لا يقوم به: تارة بما يخلقه في غيره كالكلام والإرادة، وتارة بما لا يقوم به ولا بغيره كالعلم والقدرة، وهذا أيضا غير معقول، فلا يعقل حيّ إلا مَن تقوم به الحياة، ولا عالم إلا من يقوم به العلم، كما لا يُعقل باتفاق العقلاء متحرّك إلا مَن تقوم به الحركة، وطرد هذا أنه لا يعقل فاعل إلا من يقوم به الفعل». توثيق

فابـن تيميـة يقـول بالحـرف: إنّـه عـلى مذهبـه لا يَعقـلُ فاعـلًا إلا مـن يقـوم بـه الفعـل.

والمخلوقـات والعـالم الـذي هـو فعـل اللـه عـزّ وجـل قائـم في ذات الفاعـل، أي قائمـة في ذات اللـه عـزّ وجـل, وابـن تيميـة لا يتـورّع عـن إثبـات حلـول الحـوادث في ذات القديـم.

يقـول ابـن تيميـة « فإنـا نقـول إنـه يتحـرك وتقـوم بـه الحـوادث والأعـراض فـما الدّليـل عـلى بطـلان قولنـا».[المنهـاج ج2, ص152].

يقـول ابـن تيميـة : « فـإن قلتـم لنـا: فقـد قلتـم بقيـام الحـوادث بالـربّ. قلنـا لكـم : نعـم, وهـذا قولنـا الـذي دلَّ عليـه الـشّرع والعقـل». [المنهـاج ج 1 ص 224].

وابـن تيميـة لا يتـورّع عـلى إثبـات هـذه المعـاني بقولـه: إنّ كل المخلوقـات في باطـن اللـه عـزّ وجـلّ، وهـو مُحيـط بهـا مـن جميـع الجهـات !.

يقـول ابـن تيميـة : «فأخـبر أنـه الظاهـر الـذي ليـس فوقـه شيء، وأنـه الباطـن الـذي ليـس دونـه شيء، فهـذا خـبر بأنـه ليـس فوقـه شيء في ظهـوره وعلـوّه عـلى الأشـياء، وأنـه ليـس دونـه شيء، فـلا يكـون أعظـم بطونـاً منـه حيـث بطـن مـن الجهـة الأخرى مـن العبـاد جمـع فيهـا لفـظ البطـون ولفـظ الـدون وليـس هـو لفـظ الـدون بقولـه وأنـت الباطـن فليـس دونـك شيء فعلـم أن بطونـه أوجـب أن لا يكـون شيء دونـه فـلا شيء دونـه باعتبـار بطونـه». [بيـان تلبيـس الجهميـة، ج4, ص 37].

منْ طريف منهج ابن تيمية

يقوم ابن تيمية بالتشنيع على دليل حدوث الأعراض؛ لإثبات وجود الله عند المتكلمين؛ لسبب يظهر للمتأمّل والمتعمِّق في الكلام, وهو قول المتكلمين: «إنّ ما لا ينفكّ عن الحوادث حادث[17]» , فالجوهر لا ينفكّ عن الأعراض فهو حادث أيضًا وبحاجة إلى مُحدِث؛ وهذا ما لا يقبله ابن تيمية، فالله عند ابن تيمية لا ينفكّ عن الحوادث, ومع ذلك فهو عنده غير حادث, ثمّ يستخدم ابن تيمية دليل ابن سينا في إثبات وجود الله (دليل واجب الوجود), بعد أنْ يُحوِّله ابن تيمية من صورة قياس كُلِّي, إلى صورة قياس تمثيل بدلالة المخلوقات المُفتقِرة الممكنة على الله واجب الوجود القديم، فتأمّل!.

-17/ الحادث هو ما يكون بعد أنْ لم يكن, أي ما يصبح موجودا بعد أنْ كان غير موجود.